الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002 إلى 2017
-رهان وتحديات-

Foreign direct investment in Algeria from 2002 to 2017
-Betting and Challenges-

الطالب/ فيصل زمال
طالب دكتوراةعلوم،
كلية العلوم الاقتصادية،
جامعة سطيف
Faycel240@yahoo.fr

أ.د/ الشريف بقة
أستاذ التعليم العالي،
كلية العلوم الاقتصادية،
جامعة سطيف،
Be58_cherif@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2018/07/08 تاريخ القبول: 2018/12/06 تاريخ النشر: 2018/12/31

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة بديلة لتمويل الاقتصاد، فهي بمثابة حركة لرؤوس الأموال ونقلا للمعارف التكنولوجية والإدارية من جهة، وفرصة لتوظيف اليد العاملة من جهة أخرى، غير أن هذا النوع من الاستثمار لا بد له توفير مناخ جذاب يتحدد بتوافر مجموع من العوامل منها: سياسية واقتصادية وإدارية ...الخ حتى يستفاد منه.

والجزائر عملت على تحسين بيئتها الاستثمارية ساعية من ذلك لاجتذاب أكبر قدر ممكن من تدفقاته، خاصة في ظل الانخفاض الكبير للمداخيل البترولية لكن ذلك لم يكن في المستوى المطلوب خاصة في ظل منافسة شديدة بين مختلف الدول المتقدمة منها والنامية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، عوامل جذب، تدفقات، المناخ الاستثماري، محددات

Abstract:

Foreign direct investment is an alternative way of financing the economy. It would make a movement of capital and transfer of technological and administrative knowledge on the one hand and an opportunity to employ labor on the other hand. However, this kind of investment, to be profitable, requires an attractive environment based on political, economic and administrative factors…etc.

Algeria made lot of efforts to improve its investment environment in order to attract as much of its flows as possible, especially in the case of the large decline in oil revenues, but this was not at the required level, because of the fierce competition between the various developed and developing countries.

Keywords: FDI, Attractors, Flows, Investment Climate, determinants.

مقدمـــة:

تسعى معظم الدول النامية الى ايجاد بدائل وحلا لمشكلة تمويل اقتصادياتها سواء كان هذا الحل عن طريق تمويلاً داخلياً يتمثل عموماً في: مداخيل الصادرات، وما تقوم بتحصيله من ضرائب من المواطنين والمقيمين، أو تمويلا اجنبيا يتمثل في كلا من: القروض، المعونات الدولية والاستثمارات الأجنبية غير أن الشكلين الأوليين يمثلان عبئاً على السياسة الاقتصادية والسياسية على التوالي من دفع للفوائد على القروض، وتدخلات في السياسة العامة للدولة غير أن معظم الدول وفي مقدمتهم الجزائر تسعى الى اجتذاب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا لما يحققه من مزايا على الصعيد الاقتصادي كونه يوفر مناصب شغل من جهة ويسمح بنقل المعارف التكنولوجية والادارية من جهة اخرى، خاصة اذا كان البلد في موقف تفاوضي جيد و له من الموارد البشرية والمادية ما تسمح بذلك.

وستحاول هذ الدراسة الاجابة على الاشكالية الرئيسية الموالية:

فيما يتمثل واقع الاستمثار الاجنبي المباشر في الجزائر في الفترة ما بين 2002 و 2017 وما هي معوقاته؟

انطلاقا مما سبق ستطرق هذه الدراسة الى النقاط الموالية:

- مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؛
- واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من 2002 الى غاية 2017 ومعوقاته؛

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل أن يتم اعطاء مفهوم حول الاستثمار الاجنبي المباشر، فلا بدا من التعرض إلى مفهوم الاستثمار أولا إذ يعتبر الاستثمار بصفة عامة ظاهرة من الظواهر الاقتصادية التي حازت على اهتمام بالغ من طرف الكتاب والمفكرين الاقتصاديين، وذلك حرصاً منهم على إعطاء صورة شاملة عن هذه الظاهرة، ومن بين أنواع الاستثمار يوجد الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي هو عبارة عن حركة من حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، ومصدر من مصادر التمويل الخارجي لاقتصاديات الدول النامية.

وبناء عليه سيتم التطرق الى النقاط الموالية:

- تعريف الاستثمار وتصنيفاته؛
- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر غير المباشر والشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الاول: تعريف الاستثمار وتصنيفاته:

سيتطرق هذا المطلب الى دراسة الفروع الموالية:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار:

وردت عدة تعاريف مختلفة لمصالح الاستثمار، ويمكن إرجاع مصدر هذا الإختلاف إلى اختلاف المجالات والميادين الموجهة إليها هذه الاستثمارات، وكذا العمليات التي تخص بتغطيتها فمن التعاريف نجد:

- "اقتناء أو شراء أصل من أجل الحصول على امتيازات مستمرة[1]"؛
- وهناك من يرى أن الاستثمار على أنه ذلك: "النشاط الذي يترتب القيام به خلق طاقة جديدة أو زيادة الطاقة الحالية للمؤسسة[2]"؛
- كما يعبر الاستثمار على أنه: "عملية اقتصادية وظيفته تسيير النشاط الإنتاجي وتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع، فهو جزء رئيسي من التراكم وتوسيع نوعي وكمي لهذه القوى الإنتاجية، كما أن الفائض الاقتصادي يمثل مصدر تمويل للاستثمار حيث يكون تحت الشكل النقدي والعيني[3]"؛
- وقد عرفه المشرع الجزائري من خلال المادة 02 من قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على انه: "يقصد بالاستثمار وفق هذا القانون على أنه:
  - اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الانتاج و/ أو اعادة التأهيل؛
  - المساهمات في رأسمال الشركة.[4]"

والتعريف المقترح للاستثمار هو ذلك النشاط الواعي الذي يهدف إلى تحقيق عوائد آنية أو مستقبلية باستخدام أصول مادية أو غير مادية، سواء عن طريق شرائها أو بيعها أو عن طريق استخدامها الاستخدام الأمثل بهدف إنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو المحافظة على الطاقة الحالية او استثمارها في رأسمال الشركات.

الفرع الثاني: تصنيفات الاستثمار

تختلف الاستثمارات وذلك باختلاف المعايير، أو أساس التقييم وذلك حسب الطبيعة، الهدف...الخ، فنجد[5]:

1) الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة

يقصد بالاستثمارات المنتجة ذلك الجزء من إجمالي الرأسمال الثابت والمخصص للسلع الدائمة، وهذه الأخيرة تقوم بإنتاج سلع إنتاجية جديدة أو سلع استهلاكية، أي تعمل بطريقة مباشرة على: "زيادة الإنتاج أو زيادة إنتاجية العمل، أو تخفيض تكاليف الإنتاج في فروع الاقتصاد التي تقدم إنتاجاً مادياً[6]"

أما الاستثمارات غير المنتجة فهو ذلك الجزء من رأس المال الموجه لخدمة المصلحة العامة، ولا يراد بها تحقيق عوائد مالية، بل يعود نفعيتها على أفراد المجتمع ومثال ذلك: المدارس، الجامعات، الجسور، المستشفيات.....الخ.

2) الاستثمارات التعويضية والاستثمارات الجديدة

تتمثل الاستثمارات التعويضية في رؤوس الأموال القديمة التي تم اقتنائها مسبقاً، وذلك راجع إلى انعدام قيمتها المادية سواء بفعل التقادم (الاهتلاك المادي) أو لتدني قيمتها النقدية بفعل ظهور آلات جديدة (اهتلاك تقني) وهذا من أجل الاستمرارية في النشاط.

أما الاستثمارات الجديدة فهي رؤوس أموال جديدة يكون الهدف منها الزيادة في الطاقة الإنتاجية للمؤسسة تماشياً متطلبات استراتيجيتها.

3) الاستثمارات الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية

الغرض من الاستثمارات الاقتصادية هو: تعظيم الإنتاج، وكذا تحسين الإنتاجية والزيادة في المردودية وتلبية حاجات الأفراد من السلع والخدمات.

أما الاستثمارات الاجتماعية فهي تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية بحتة كضمان أو دعم المستوى المعيشي للأفراد، وتكون مجسدة في المرافق والهياكل الضرورية لذلك.

4) الاستثمارات المحلية والاستثمارات الدولية

تتكون الاستثمارات المحلية من كافة ما تم استثماره داخل الوطن من طرف كل الأشخاص الطبيعيين والاعتبار بين سواء عموميين أو خواص شريطة أن يكونوا مقيمين داخل حدود هذا الوطن.

أما الاستثمارات الدولية فهي: "كل استخدام يجري في الخارج بموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان[7]".

وقد عرف على أنه: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة، سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل[8]"

ويمكن تقسيم هذا النوع من لاستثمار من عدة أسس والتي يمكن من خلالها تقسيم هذا الاستثمار:

ويمكن التمييز حسب هذ الأساس الاستثمار الدولي إلى:

- الاستثمار دون مقابل (هبة) كالمساعدات المقدمة للبلدان المتخلفة؛
- الاستثمار لقاء مقابل وهو ما يعبر عنه بالقروض مهما كانت مدتها؛
- الاستثمار غير المباشر أو الاستثمار المحفظي ويتمثل في شراء أسهم وسندات من قبل مستثمري دولة ما على أن تكون هذه السندات والأسهم تابعة لأشخاص أجانب؛
- الاستثمار المباشر وهو ما يتم التطرق إليه من خلال النقطة الموالية:

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل التعرض الى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر يجب الإشارة هنا إلى أن هذا الأخير له عدة مصطلحات من بينها: الاستثمار الدولي المباشر، الاستثمار المباشر والاستثمار المباشر في الخارج....الخ وعليه سيتم عرض بعض التعاريف المقدمة والتي من خلالها سيتم محاولة تقديم تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر.

- فحسب الصندوق النقد الدولي وذلك في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يكون الغرض من وراءه هو الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تمارس أنشطتها في إقليم بلد آخر، ويكون هدف المستثمر في هذا الإطار هو الحصول على سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة[9]"؛
- أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فترى أن: "الاستثمار المباشر يتم بقصد إقامة علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسة، لا سيما تلك الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة التأثير على تسيير المؤسسة[10]"؛
- كما يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن: "السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة. أي

تأسيس أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف لاقتصادية المختلفة[11]".

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدّة مميزات:

- القيام بنشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي في البلد المضيف؛
- الملكية الكلية أو الجزئية لوسائل الإنتاج وذلك عن طريق إنشاء فرع أو شركة تابعة؛
- التسيير الإداري للاستثمار يكون من طرف المستثمر الأجنبي.

ويمكن من خلال هذه الخصائص إعطاء تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الموالي: هو قيام أشخاص طبيعيين أو معنويين بنشاط إنتاجي خارج بلادهم الأصلية. من خلال إنشاء فرع أو شركة قد تكون مختلطة أو ممتلكة من طرفهم، ويكون لهم الحق في اتخاذ القرار وتسيير المشروع بغية تحقيق عائد.

وتجد الإشارة هنا إلى أن هناك تقارب بين مفهومي الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من جهة، وخلط بين الاستثمار الأجنبي أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى، ومن اجل رفع هذا التقارب والخلط في المفاهيم السابقة سيتم تناوله لاحقا.

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر والشركات المتعددة الجنسيات

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في حين أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو شراء أصول بهدف كسب معدل العائد الذي يعتبر جذابا في مستوى معين من المخاطر، مع عدم وجود حق مكتسب في الرقابة على الهيئة المصدرة لهذه الأصول[12]، في حين نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على حق الرقابة على المؤسسات.

فمن خلال المفهومين يتبين أن الاختلاف يمكن في أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعطي للمستثمر حق ملكية المشروع المقام في البلد المضيف، والاشراف وحرية التصرف والمراقبة على هذا المشروع، ففي هذه الحالة لايكون المستثمر الأجنبي مالكاً لكل رأسمال المشروع، إنما يكفيه امتلاك جزء معيناً يمثل نسبة الملكية التي تسمح له باتخاذ القرارات وتسيير المشروع.[13]

لكن الإشكال المطروح: ما هي نسبة الملكية حتى تسمح بالمستثمر الأجنبي القيام باتخاذ القرارات وتسيير المشروع؟ أو بصيغة أخرى: ما هي نسبة رأس المال المملوك من قبل المستثمر الأجنبي حتى يكون استثماره استثماراً مباشراً؟

تختلف هذه النسبة من دولة لأخرى ومن مفكر اقتصادي لأخر فيرى البعض أن الاستثمار يكون مباشر إذا كان لمالكه على الأقل 25% من رأس المال الذي يعطيه حق التصويت[14].

ومنهم من يعتبر أن الاستثمار الأجنبي يكون استثماراً مباشراً إذا كان لصاحبه 10% فما أكثر من الأسهم العادية التي لها حق التصويت داخل المؤسسة[15].

فعلى مستوى الدول المتقدمة نجد في فرنسا وإسبانيا تتخذ من 20% على الأقل لاعتماد الاستثمار كاستثمار مباشر، أما الولايات المتحدة الامريكية فنجد نسبة 10%، كندا 50%،بريطانيا وألمانيا25%.

وبالنسبة للدول النامية فعتبة المساهمة فنجدها مثلا في الغابون 90%، الهند، الفليبين ونيجيريا 40%، المملكة العربية السعودية 75%، أندونيسيا، ماليزيا، المكسيك والشيلي 49%، البينين 80%، وبصفة فإن الدول الاشتراكية سابقاً تسمح للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المؤسسات المشتركة أو عن طريق مشاركة أجنبية لا تتعدى 49%[16].

وفي حين نجد أن الصندوق النقد الدولي حدد نسبة 10% كحد أدنى للمساهمة إلا أن يعتبره حسب تعريفه السابق للاستثمار الأجنبي المباشر متى كان صاحبه له سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة.

من خلال ما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يتشابها من حيث أن كل منها يمثل تحويل دولي للرأسمال، وغير أنهما يختلفان في النقاط الموالية:

- الاستثمار غير المباشر يكون هدفه توظيف أموال بغية تحقيق عائد عند مستوى مخاطر معينة في حين أن الاستثمار المباشر يهدف إلى الحصول على الإنتاج وذلك بإنشاء فرع أو توسيع دائرة نشاط لإنتاجي معين؛
- لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر على تصدير رأس المال فقط، إنما يقوم بنقل التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والبشرية وتأهيل الإطارات، في حين نجد الاستثمار الأجنبي غير المباشر ينحصر فقط في تصدير رأس المال. أما تسيير المؤسسة فهي من

اختصاص الإدارة الحقيقية المؤسسة في بلد المضيف، أما الاستثمار المباشر فترجع إدارة المؤسسة إلى صاحب هذا الاستثمار؛

- يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع من المجالات الاقتصادية والعالم، في حين نجد الاستثمار الأجنبي غير المباشر يرتكز في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية والقطاعات الحيوية.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات

يقع العديد في خطأ عدم التفريق بين ظاهرتي الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات ويعتبرونها شيئاً واحداً، في حين أن الخلط ليس له ما يبرره في كثير من الأحيان.

قبل تناول مجال الاختلاف بين الظاهرتين يجب بداية إعطاء مفهوم للشركات المتعددة الجنسيات فمن التعاريف نجد على أنها:"تجمع رأسمالي إنتاجي عبر الدول يعمل على إقامة المشروعات الإنتاجية وما يتصل من فتح آفاق جديدة للتبادل، سواء في مجال تبادل السلع المادية، أو في رؤوس الأموال أو في تقديم الخدمات بما في ذلك السياحة، أو نقل التكنولوجيا والمعلومات الإدارية والفنية، وتمتد كل تلك النشطة عبر حدود عدة دول خارج الدولة الكائن بها المركز الرئيسي للشركة.

أما عن العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات فهما يتفقان من حيث أن كليهما هو يقوم بتدويل الإنتاج، الذي يعتبر نقلاً جزئياً أو كلياً للعملية الإنتاجية إلى بلدان عديدة أما الاختلاف فيمكن تلخيصه فيما يلي:

- ليس كل استثمار وافد من الخارج صادر بالضرورة من الشركات متعددة الجنسيات إذ أن هذه الأخيرة ليست القناة الوحيدة لتحقيق الاستثمار المباشر في الخارج، إذ يمكن أن تستثمر دولة عربية في دولة عربية أخرى، عن طريق الشركات المشتركة فيما بينها؛
- قد تدخل الشركات المتعددة الجنسيات في دولة دون استثمار، فقد يكفي المساهمة بالاسم التجاري وأن تحصل على أسهم في مقابل المعرفة الفنية والإدارية[17].

وبالتالي يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر أحد قنوات تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الاجنبي المباشر مجموعة من العوامل التي من شانها ان تعمل على تحفيزه واستقطاب أكبر قدر من رؤوس الاموال الاجنبية لاقتصاد الدولة المضيفة، ويمكن تقسيم هذه العوامل الى 4 مجموعات رئيسية وهي:

المطلب الاول: العوامل الاقتصادية:

يمكن القول أن العوامل الاقتصادية للبلد المضيف من أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري منها:

- **حجم ونمو السوق الداخلي:** يتم قياس حجم السوق الداخلي بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي الطلب الجاري. أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان. فالدولة التي تتميز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من جهة وارتفاع عدد سكانها من جهة أخرى تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية:** تتمثل السياسات الاقتصادية عموما في كل من: السياسة النقدية، السياسة المالية، قانون الضرائب، قانون العمل والتأمين، ... والشفافية في المعاملات المالية فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية وعدم تغييره في المدى المتوسط على الأقل رغم تعاقب عدة حكومات يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر. فتغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي؛
- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق. فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف. والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو وحجم الناتج المحلي الاجمالي وبين التدفقات الواردة من هذا الاستثمار؛
- **معدل التضخم:** يمثل تدني تكاليف عناصر الإنتاج حافزا للشركات متعددة الجنسيات فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من

جهة أخرى. وعليه فان المعدلات المنخفضة تساعد على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؛

- **استقرار معدل سعر الصرف:** يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية؛
- **وجود اليد العاملة ومهارتها:** تسعى المؤسسات للبحث عن اليدا العاملة الماهرة منخفضة التكاليف من اجل تعظيم الربحية. ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول. وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها. بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها؛
- **مدى توفر البنية التحتية الملائمة:** تتمثل في شبكات النقل (البري، البحري والجوي)، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نفط، كهرباء وغاز). فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة؛
- **توفر المناطق الحرة:** تعرف المناطق الحرة بأنها"جزء من ارض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة" ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب. إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي يمكن أن يتميز بها البلد المضيف، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- **الترويج الإلكتروني:** نظرا للمنافسة القوية التي تواجه الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن لهذه الدول اعتماد الترويج الالكتروني لعرض إمكاناتها، فعن طريقه أصبح من السهل الحصول على البيانات والمعلومات الاستثمارية

التي يحتاجها المستثمرون الأجانب حول الدولة مثل: تحليل بيئة الأعمال، اتجاهات الاستثمارات الواردة، المؤشرات الاقتصادية، الخدمات المقدمة، التشريعات، الحوافز ... إلخ.

المطلب الثاني: العوامل السياسية:

يرتب بعض المفكرين الاقتصاديين الاستقرار السياسي في المقام الأول أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات. حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي. ومن بين هذه المخاطر التصفية، التأميم، المصادرة، فرض القيود على تحويل العملة وعدم الوفاء بالالتزامات تجاه المستثمرين الأجانب.

وتمثل مصادر الخطر السياسي هي: الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب، كلما انخفضت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجذب الاستثمارات في الدولة.

المطلب الثالث: العوامل القانونية والتنظيمية:

عندما تكون الدولة قادرة على تكييف منظوماتها قانونية ومسايرتها للتشريعات الدولية فان ذلك يعتبر محفزا للاستثمارات الأجنبية. وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي. وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من وجود مقومات أهمها:

- قانون وحيد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع اي نصوص قانونية أخرى ذات الصلة، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر؛
- ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية؛
- نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛

- قانون صـــارم لحماية الملكية الفكرية كتشـجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، تشـجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المسـتثمر الأجنبي، تشـجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في الدول المضـيفة وحماية المسـتهلك من الغش والتقليد التجاري، في توفير بيئة تشريعية مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أجهزة وهيئات حكومية تتولى تخطيط وتنظيم وتوجيه الاســتثمارات الأجنبية وقد تكون بالاشــتراك مع هيئات دولية للاســتثمارات الأجنبية. بالإضــافة إلى مهام تســويق وترويج مشــروعات الاســتثمار محليا ودوليا. كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مسـتوى ونوع التكنولوجيا التي تتوائم مع متطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولةفكلما كانت هذه الأجهزة فعالة وتعمل بكفاءة تســاعد في خلق مناخ استثماري محفز؛
- ابرام الاتفاقيات والتعاون الاقتصــادي الإقليمي: يســهل وجود اتفاقيات دولية دخول الاسـتثمار الأجنبي المباشـر لما لها من ضـمانات. كما يعتبر التكامل الإقليمي من العوامل المحفزة لجذب الاســتثمارات الأجنبية باعتبار أن التكامل الإقليمي يعمل على إيجاد سوق إقليمي يساعد بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية.

بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب، اعتبر هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الرابع: العوامل الضريبية والمالية:

رغم محـدوديـة هـذه الحوافز في جـذب الاســتثمـارات الأجنبيـة، إلا أنهـا في حـالـة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات:

- وضوح واستقرار النظام الضريبي وانسجامه مع الأولويات الاقتصادية؛
- خفض التعريفة الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة؛
- تشـجيع البحوث التي تهدف إلى تطوير للمنتجات القائمة أو التي نســعى إلى ابتكارات جديدة عن طريق تمويلها بمنح او قروض ميسرة؛
- تحفيز التوظيف بتقديم مبالغ نقدية للشركات التي تخلق مناصب شغل جديدة؛

- التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة؛
- توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.

وعلى أساس أن هذه الحوافز سهلة التحقيق على الواقع مقرنة بالعوامل المحفزة السابقة، فإن الدول تتنافس فيما بينها لتقديم أحسن العروض. ويظهر ذلك جليا خلال ما أشارت اليه تقارير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى وجود ارتباط بين هذه الحوافز المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2017 ومعوقاته.

سيتم التطرق لهذا المبحث من خلال المطالب الموالية:

المطلب الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2017

وفق أحدث ما تم نشره من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فان التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر يظهر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم:3 التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة ما بين 2002 و2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%النسبة	المبالغ بالمليون دينار	% النسبة	عدد مناصب الشغل	% النسبة
الفلاحة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء والاشغال	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.8
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.2	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- يعتبر قطاع الصناعة من اهم القطاعات استفادة من مشاريع الاستمار الاجنبي المباشر بعدد يفوق 500 مشـــروع وبنســـبة اجمالية تزيد عن 60 بالمئة من اجمالي المشـــاريع المسجلة لدى الوكالة اذ من الممكن ان يخلق أكثر من 81 ألف منصـب شـغل، ويعتبر قطاع الصناعة المجال الانسب لنقل التكنولوجيات الحديثة للاقتصاد الجزائري كونه الوسط الملائم لذلك خاصة إذا رافقه يد عاملة مؤهلة؛
- احتل قطاع البناءات والاشـــغال العمومية والري في الترتيب الثاني من حيث عدد الملفات المودعة اذ بلغت 142 مشـــروع بنســـبة تزيد عن 15 بالمئة، إذ يأمل أن تحدث أكثر من 23 ألف منصب شغل، خاصة مع اهتمام الدولة بقطاع السكن ووضعه من أولويات الحكومة؛
- أما قطاع الخدمات ونظرا لكونه قطاع حيوي سـواء للدولة أو المسـتثمر الأجنبي وتعدد الانشطة فيه فقد حضي بتسجيل أكثر من 136 مشروع الذي من شانه ان يساهم في خلق أكثر من 13 ألف منصب عمل.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاســـتثمار الاجنبي المباشـــر خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2017

تنوعت مناطق المستثمرين الاجانب بالجزائر وذلك ووفقا لمعلومات التي نشرتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم:4 التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة ما بين 2002 و2017

المنطقة	عدد المشاريع	المبالغ بالمليون دينار	عدد مناصب العمل
اوروبا	472	1148208	78415
منها الاتحاد الاروبي	332	666499	44646
اسيا	114	169732	11761
امريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
افريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
شركات متعددة الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	**901**	**2519831**	**133583**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- تعتبر اوروبا سواء دول الاتحاد الأروبيأو غيرها أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر وذلك بعدد مشاريع يقدر بـــ: 472 مشروع أي بنسبة تزيد عن 52 بالمئة والتي من المتوقع أن تخلق أكثر من 78 ألف منصـــب عمل وهذا ليس جديدا كون الجزائر تعتبر من اهم موردي هذه الدول خاصـــة من المحروقات واهم مصـــدرين لها ســـواء من المواد الغذائية والصـــيدلانية وغيرها؛
- أن استثمارات الدول العربية إحتلت المرتبة الثانية بعدد يزيد عن 260 مشروع بنسبة تزيد عن 29 بالمئة مما قد يســـاهم في انشـــاء أكثر من 34 ألف منصـــب عمل، غير أن هذا العدد قليل نوعا ما إذا ما قورن بنظيراتها الأوروبية وما يربط بين الجزائر والدول العربية من عوامل مشتركة كثيرة من بينها اللغة والدين وغيرها وكون ان رؤوس الاموال العربية اغلبيتها تستثمر في الدول الأمريكية والأروبية وفقا لأحدث ما تم نشـــره من تقرير الاســـتثمار العالمي لســـنة 2017؛
- احتل المرتبة الثالثة الدول الآسـيوية بعدد يفوق عن 110 مشـروع التي من شـأنها أن توجد أكثر من 11 ألف منصب عمل وتمثل الصين الحاضر الاكبر فيه خاصة في مجال الاشغال العمومية غير أن ما يمكن ملاحظته أن الصـين تسـتخدم اليد العاملة الصـينية وفي أحدث تقرير لوزارة العمل أشـــارت إلى وجود أكثر من 80 ألف عامل أجنبي بالجزائر أغلبيتهم من العمال الصـــينيين وهو ما يتعارض مع مزايا الاســـتثمار الأجنبي كونه ينشـــا مناصـــب عمل بالإضافة الى تحويلات اجورهم من العملة الصعبة وهذا في الحقيقة ممكن لأصحاب القرار لهم ما يبرر ذلك في كون ان الشـركات الصـينية باسـتخدامها لليد العاملة الخاصـة بها تنجز مشاريعها في الوقت المحدد وبكفاءة عالية وهو ما لا يتوفر بالسوق العمل الجزائري.

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر المنجز في الجزائر

إن ما تم التطرق إليه سابقا ما هو إلا مشاريع من المنتظر تجسيدها على أرض الواقع وهو ما يمثل الهدف المنشود من هذا الاستثمار ولكون أن المعطيات المتعلق بما تم انجازه مصادرها ضئيلة الا اننا وجدنا المصدر الوحيد لمعرفة ذلك هو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي اوضحت ذلك بالفترة الممتدة ما بين 2002 و2012 والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم: 05 الاســتثمار الاجنبي المباشــر المنجز في الجزائر بالفترة الممتدة ما بين 2002 و2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	% النسبة	المبالغ بالمليون دينار	% النسبة	عدد مناصب العمل	% النسبة
الصناعة	220	56%	599 200	74%	23 450	57%
خدمات	97	23%	167 118	21%	10 363	24%
البناءات والاشــغال العمومية والري	63	15%	12 082	1%	6 698	14%
النقل	16	4%	3 991	0%	505	1%
الفلاحة	6	1%	887	1%	82	2%
الصحة	5	1%	6 192	0%	737	0%
السياحة	3	1%	13 587	2%	1 124	1%
المجموع	**410**	**100%**	**803 057**	**100%**	**42 959**	**100%**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الرابط الموالي:

http://andi.dz/index.php/fr/bilan-des-investissements

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- تم استحداث ما يزيد عن 42 ألف منصب عمل وانجاز 410 مشروع على ارض الواقع خلال مدة 10 سنوات، وبمعدل سنوي يفوق 4 الاف منصب عمل، وهو عدد قليل إذا ما قورن بحجم الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب؛
- ساهم قطاع الصناعة بخلق أكثر لمناصب العمل إذا تم خلق أكثر من 23 ألف منصب عمل بنسبة 57 بالمئة من اجمالي ما تم استحداثه، وبعدد 220 مشروع منجز، ويتوقع ان يستفيد العمال الجزائريين من تعليم مهارات جديدة في هذا القطاع لكونه الانسب لنقل المعارف والتنكولوجيات وهو من بين الاهداف المنشــودة لهذا الأنواع من الاستثمار؛
- استحدث كل من قطاعي الخدمات والبناءات ما يزيد عن 19 ألف منصب عمل بنسبة 38 بالمئة من اجمالي المناصب المستحدثة و160 مشروع منجز مما يؤكد على دورهما في محاربة البطالة ونقل المعارف التنظيمية خاصة.

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

مما لا شك فيه ان المناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تعترضه عدة عراقيل يمكن ذكر معظمها على النحو الموالي:

- تعتبر الجزائر من بين الدول ذات النظام الاداري المعقد من حيث انتشار البيروقراطية اذا صنف تقرير التنافسية العالمي لسنة 2017-2018، الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي بجنيف الجزائر في 86 عالميا وتقدمت الجزائر برتبة واحدة بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 في 2016 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2014 حيث كانت في المرتبة 79، ولكنها تعد أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية حيث احتلت الرتبة 100 سنة 2013 و110 في سنة 2012؛
- يعتبر العقار الصناعي مشكلا لمختلف المستثمرين الاجانب نظرا لطول الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية رد الهيئات المكلفة بمنح قرار استغلال العقار والتيقد تصل في بعض الاحيان الى سنة؛
- انتشار مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة والمحسوبية وغيرها رغم اصدار قوانين تجرم ذلك غير ان الجزائر تراجعت بحدة في الترتيب العالمي الخاص بمدركات الفساد الذي تعده **منظمة الشفافية الدولية**، وجاءت في المركز 115 عالميا برصيد 33 نقطة في التصنيف الخاص بالعام 2017 الصادر عن المنظمة وقد كانت الجزائر احتلت المرتبة 108 في تصنيف 2016 و88 في 2015؛
- لا يزال النظام البنكي الجزائري بعيدا عن طموحات المستثمرين الاجانب كون رهينة لقرارات السلطات العمومية فقط، دون الاخذ بزمام المبادرة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بالاضافة الى كونه يعتبره تقليديا في معاملاته المالية ولم يدخل في منظوماته مختلف الاساليب الحديثة لتسييره بالاضافة الى كونه غير مندمج ضمن النظام المصرفي العالمي؛
- ضعف بنية الاتصالات رغم ان هذه الاخير تعتبر شريان التواصل بين مختلف دول العالم خاصة من سرعة نفاذ المعلومة من ناحية وتكلفتها من ناحية ثانية غير ان الجزائر في الترتيب الدولي السنوي الذي نشره الاتحاد الدولي للاتصالات وهو الهيئة الوحيدة المختصة بشكل رسمي في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال يضع الجزائر في المرتبة 102 عالميا سنة 2017 بعدما كانت 106 سنة 2016 وهو ما يعتبر تحسن طفيفا في ذلك؛

- الغموض والتغيير المستمر في بعض النصوص القانونية التي قد ينتج عنها تأويلات متضاربة خاصة لكون رأسمال الأجنبي جبان بطبعه فهو يحتاج الى حد من الامان والوضوح والاستقرار على مستوى التشريعات وما فرض الرسم على الارباح الاستثنائية خير دليل على ذلك والتي نتج عنه نزاع بين شركة سوناطراك وبعض الشركاء الاجانب الت انتهت سنة 2012 عن طريق التراضي لتفادي فرض غرامات على الجزائر وهو ما فتح الباب على مصرعيه امام باقي الشركاء الاجانب للحصول على تنازلات من الجزائر من جهة والاضرار بسمعة الجزائر من جهة أخرى؛
- وتعتبر الجزائر من الدول الضعيفة من حيث جاذبية الاستثمار وذلك طبقا للمؤشر العام للجاذبية الذي ينبني على مجموعة من المؤشرات الداخلية إذا احتلت المرتبة 87 دوليا على الرغم ان المتوسط الترتيب العالمي هو 55 ومتوسط الدول العربية هو 68؛

الخاتمة:

وخاتمة لهذه الدراسة يمكن القول على الرغم ما تتمتع به الجزائر من فرص استثمارية حقيقية ووجود مجموعة من المزايا الاقتصادية والجبائية المحفزة الا ان ذلك لا يعتبر محفزة بالنسبة للشركاء الاجانب خاصة في ظل وجود ترتيب قاتم على الجزائر في معظم المؤشرات الدولية مما يستدعي بصناع القرار التصحيح الاوضاع خدمية للاقتصاد في ظل الانخفاض المستمر لعائدات المحروقات من جهة وتزايد متطلبات التنمية الوطنية من جهة اخرى، وهذا يحتم عليهم اللجوء والاستفادة من هذا النوع من التمويل الاجنبي لكن لا بدا من توفير بيئة ومناخ جذاب له في ظل منافسة شديدة على استقطابه من جميع دول العالم المتقدم منه والمتخلف.

الهوامش:

(1)- P. ViLLAVONA. **Gestion financiere,**berti, Algerie, 2013, P: 413.

(2)-محمد مطر، **ادارة الاستثمارات**، دار وائل للنشر، الاردن، 2006، ص: 22.

(3)- محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2010، ص: 16 وما بعدها.

(4)- المادة 02 من قانون 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 **المتعلق بترقية الاستثمار** الصادرة بالجريدة الرسمية العدد: 46 بتاريخ: 3 غشت 2016.

(5)- فضيل فارس، **الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية- حالة الجزائر-**، رسالة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 5-6.

(6)- محمد قاسم بهلول، **مرجع سابق**، 2010، ص: 38.

(7) حيل برتان، ترجمة علي مقلد وعلي زيغور، **الاستثمار الدولي**، مكتبة الفكر الجامعي، لبنان، 2012، ص: 7.

(8)فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص: 23.

(9) D.TERSEN. J. BRICOUT, **L investissement International** Armond colin, Masson, Paris, P: 5.

(10)-P.JAQUEMOT. **La firme multinational: une introduction économique**, Economica, paris, 2012, P: 11.

(11)- فريد النجار، **مرجع سابق**، 2014، ص: 24.

(12) جون هدسون ومارك هدنر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص:339.

(13) أ. ميرونوف، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 92.

(14)- غريب جمال وصلاح الدين عقدة، **التخلف الاقتصادي والتنمية**، مركز التدريب المهني لشرطة القاهرة، القاهرة، دون سنة الطبع، ص: 175.

(15)F.CHESNAIS. **La mondialisation du capital**, Synoss, Paris. 2006, P: 40.

(16)B.HUGONNIER. **Investissements directs cooperation international et firme multinationale**, Economica, Paris, 2004, P: 26.

(17)- مجي محمد مسعد، **ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، **الإسكندرية، 2009 ص:59.**